

Distr.: General
20 April 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 19 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين المقدمتين من السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو لاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)" يوم الخميس، 15 نيسان/أبريل 2021. كما أدلى ممثل اليمن ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة (S/2020/372) المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص هاتين الإحاطتين وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن.

(توقيع) دانغ دينه كوي
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة مقدمة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث

أود أن أبدأ بتوجيه أحر التمنيات لشعب اليمن وللمسلمين في جميع أنحاء العالم بمناسبة شهر رمضان المبارك. ورمضان كريم.

بالنسبة للعديد من اليمنيين، غير النزاع الطريقة التي يرون بها حياتهم ومستقبلهم. ففي العديد من مناطق البلد، عانى جيل من الأطفال من الدراسة بشكل منقطع أو لم يتلقوا أي تعليم مدرسي. وكثيرا ما تكون الوظائف جزئية أو غير موجودة. وعانت مؤسسات الدولة، التي تقوم بدور أساسي في تقديم الخدمات الأساسية، من سنوات من الاستنزاف. وتؤدي المشاكل المتعلقة باستيراد الوقود إلى رفع أسعار السلع الأساسية. وأصبح الحصول على الكهرباء في بعض أنحاء اليمن معاناة يومية. وكما سنسمع من مارك لوكوك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عادت لتنتشر بين اليمنيين بضراوة متجددة. وقد مرت ست سنوات ولا يقل سوءاً عن هذا المشهد العام بالنسبة لليمنيين أن أحدا لا يعرف متى قد تنتهي هذه المأساة.

إن إنهاء هذه الحرب هو الطموح البسيط والنابع من القلب لجميع اليمنيين الذين جرى استطلاع آرائهم أو التشاور معهم أو ممن يشاركون في الحوار الوطني بشأن الحرب. ومن المرجح جدا أن يكون هناك توافق شعبي واسع مماثل حول السلام في جميع النزاعات. فالشعب هو دائما نصير السلام. وفي هذا الشأن، فإن اليمن لا يختلف عن البلدان الأخرى التي تن تحت وطأة النزاع.

ولكن اليمن يختلف حقا عن غيره من ناحيتين أخريين. الأمر الأول هو أن المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، متحد. وإنني ممتن للمجلس لإبقائه اليمن على رأس جدول أعماله وعلى إرساله دائما رسالة محورية وواضحة ومتسقة، مفادها أن المخرج الوحيد من النزاع هو التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض.

وعموما، صحيح أيضا أن هناك تقاربا في المصالح الدبلوماسية يدعم إنهاء الحرب وحل النزاع سياسيا بنجاح. ومنذ آخر اجتماع لنا (انظر S/2021/266)، زرت مسقط وعمان والرياض وأبو ظبي وبرلين. وفي كل هذه العواصم، ناقشت بالتفصيل جهودنا الحالية لإنهاء الحرب في اليمن. وفي جميع الحالات، لمست على الأقل توافقا في الآراء - بل في أغلب الأحيان، كنت أجد أدواراً حيوية - لدعم النقاط الأربع التي نسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأنها بين الطرفين. وبذلك، تتعزز وحدة مجلس الأمن بالإجماع الدبلوماسي وبالإجراءات المحددة التي تتخذها الدول الأعضاء الرئيسية. وهذه الدول تعرف نفسها، وأنا أشكرها جزيل الشكر.

وبشأن نقطة أخيرة، ربما تكون الأهم، هناك سبب للأمل: فطريقة إنهاء الحرب معروفة وكثيرا ما يجري مناقشة عناصرها الرئيسية مع الأطراف. فلدينا ما يسميه نظيري تيم لندركنغ "خطة عادلة" على الطاولة. إنها خطة تدعم العمل الإنساني، حيث نعلم أن هذا هو ما يحتاجه الناس. وهي خطة تستخلص دروسا من تجربة الاتفاقات السابقة. وبالتالي، لا نتكلم عن اتفاقات جزئية لوقف إطلاق النار، بل عن وقف لإطلاق نار على الصعيد الوطني فحسب؛ ولا يمكن أن يكون هناك اتفاق دون إعداد كاف، لأننا مستعدون لتنفيذ القرارات التي يتم التوصل إليها فورا؛ ولذلك، يجب الاتفاق على موعد محدد لإطلاق تلك العملية السياسية الحاسمة. وكل ما نحتاجه الآن هو أن يوافق الطرفان على هذه الصفقة. هذا كل ما في الأمر.

إن الحاجة الملحة لإحراز تقدم نحو إيجاد تسوية سلمية تزيد من القلق إزاء استمرار العنف على أرض الواقع. ولا تزال مأرب تشكل مركز الثقل الرئيسي للنزاع. فثمة مؤشرات خطيرة على تصاعد القتال مرة أخرى في تلك المنطقة. ويقف المشردون داخليا، إلى جانب المجتمعات المحلية، على خط النار. كما أنني أشعر بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بشن جماعة أنصار الله لعدة هجمات بطائرات مسيرة وقذائف تسليحية على الأراضي السعودية خلال الأسبوع الماضي، بما في ذلك ضد منشآت مدنية.

وفي الحديدة، تجري بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مناقشات مكثفة مع الطرفين بشأن استئناف الأنشطة تحت مظلة لجنة تنسيق إعادة الانتشار ومن أجل إعادة التوازن إلى وجود البعثة بحيث يتيسر للطرفين الوصول إليها على قدم المساواة. وآمل أن تسير هذه المناقشات في الاتجاه الصحيح. وسيعطي ذلك دفعة كبيرة للجهود الرامية إلى الحفاظ على الهدوء في الحديدة وتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم.

وفي تعز، ازداد القتال فيما تواصل التوترات تصاعدها. ولا يزال السكان المدنيون في المدينة يعانون من أسوأ ما جلبه النزاع وأثاره على الخدمات الأساسية وحرية التنقل. وعلى غرار العديد من مناطق البلد، شهدت تعز أيضا طفرة في حالات كوفيد-19 بصورة تدعو إلى القلق. والطرق الرئيسية في تعز مغلقة منذ عدة سنوات، مما كان له آثار اجتماعية واقتصادية رهيبة على الناس.

إن ما وصفته لا يقدم سوى لمحة صغيرة عن آثار الحرب. ويتيح لنا الاستماع إلى النساء اليمنيات إلقاء نظرة أعمق على قصص هذا النزاع المسكوت عنها في كثير من الأحيان. وقد انتهى مكثبي للتو من جولة ثانية من المشاورات الافتراضية مع يمنيات من عدة محافظات، واللاتي أبرزن تآكل النسيج الاجتماعي والتهميش السياسي والآثار الإنسانية الأكثر حدة لهذه الحرب، والتي تتحمل النساء والفتيات أسوأها في الغالب.

والآثار الرهيبة أعمق بكثير مما يمكنني وصفه في إحاطة واحدة. ولكن اسمحو لي أن أوجه رسائل تشجيعية بالحديث عما يعنيه الاتفاق بالنسبة للشعب اليمني وكيف أنه سيسهم فورا في تخفيف معاناته. وفي هذا المقام، قد يُعجز لي أن أتشبث ببعض الأمل.

أولا، ستصمت المدافع وستُفتح الطرق التي أغلقتها خطوط الجبهة منذ فترة طويلة أمام مرور السلع، الإنسانية منها أولا، وأمام حرية تنقل الناس وأمام الأطفال ليذهبوا إلى المدارس دون عوائق وأمام العمال للعودة إلى أماكن عملهم عبر خطوط النزاع.

ثانيا، سيتم رفع العوائق التي تحول دون دخول السفن الحديدة، مما سيسمح للسفن التي تحمل الوقود والسلع الأساسية الأخرى بالرسو وتفريغ حمولتها. وستذهب عائدات هذه السفن إلى البنك المركزي اليمني في الحديدة وستخصص لصرف رواتب موظفي الخدمة المدنية.

ثالثا، سيشهد مطار صنعاء تسيير رحلات جوية إلى وجهات دولية ووطنية وسيعود الطلاب إلى وطنهم ويسافر المرضى بسهولة لتلقي العلاج الطبي.

رابعا - وهذا أمل حقا - قد تتفق الأطراف على إطلاق سراح أسرى الحرب حتى يتسنى لم شمل الأسر بعد طول انتظار. ويساورني قلق عميق إزاء وضع الصحفيين اليمنيين المحتجزين وخاصة الـ 15 صحفيا المحتجزين في صنعاء منذ عام 2015 والذين يواجهون عقوبة الإعدام. وأرحب بالتصريحات الأخيرة

للأطراف عن استعدادها لإطلاق سراح المحتجزين تماما. وأحثها على الوفاء بالتزاماتها بالتخفيف عن آلاف الأسر التي تنتظر أحياءها.

وستسمح هذه الأحداث والترتيبات بتطبيع الحياة التي بدت في كثير من الأحيان وكأنها أمل بعيد المنال للشعب اليمني. لندعُ معا الأطراف إلى الأتخيب أمل اليمن وأن تعمل عوضا عن ذلك على تغلب اليمن على محنته المأساوية.

إحاطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكونك

إن الوضع في اليمن يزداد سوءاً بوتيرة سريعة على الرغم من أنه أكبر أزمة إنسانية في العالم بالفعل. وفي الأشهر الأخيرة عادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بقوة. وزادت موجة جديدة مدمرة عدد الإصابات المؤكدة بأكثر من الضعف خلال ستة أسابيع فقط.

ويصاب بالمرض عدد أكبر من الناس، بمن فيهم الأطباء والممرضون والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على الرغم من أن آليات الإبلاغ لا تسجل سوى نسبة ضئيلة من الحالات. فالمستشفيات والمرافق الصحية ترفض استقبال المرضى الناس بشكل متزايد لأنها لا تسعهم أو لأنها تفتقر إلى الإمدادات. وتقوم وكالات المساعدة الإنسانية بكل ما في وسعها للمساعدة، بما في ذلك المزيد من المراقبة والتوعية العامة والاختبار والإمدادات الحيوية مثل الوقود والأدوية. ونواصل العمل مع الحكومة أيضاً على اللقاحات. وقد وصلت أول شحنة من المرفق المعني بإتاحة اللقاحات المضادة لمرض كوفيد-19 على الصعيد العالمي إلى عدن قبل أسبوعين. وتواصل الحكومة الآن توزيع حوالي 360 000 جرعة بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. ومن المتوقع أن يلي ذلك توزيع 1,6 مليون جرعة أخرى في الأشهر المقبلة.

بيد أن الفيروس ينتشر الآن بأسرع مما يمكننا مواكبته. ولن تكون اللقاحات كافية لتثبيط الموجة الثانية. ونحن بحاجة ماسة إلى المزيد من الموارد لزيادة العلاج والرصد والأنشطة الأخرى التي من شأنها أن تخفف من أثر الجائحة.

وتأتي هذه الموجة الثانية في وقت لا تزال فيه المجاعة تنتشر في البلد حيث يتصور عشرات الآلاف من الناس جوعاً حتى الموت بينما يهدد الموت 5 ملايين آخرين قريباً. ولوقف هذه الكارثة، يتعين علينا اتخاذ إجراءات عاجلة في خمس مسائل: حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية والتمويل ودعم الاقتصاد والتقدم نحو السلام.

فلنبدأ بحماية المدنيين، وهي من متطلبات القانون الدولي الإنساني. وكان شهر آذار/مارس الشهر الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين حتى الآن هذا العام. لقتل أو أصيب أكثر من 200 مدني نتيجة للأعمال العدائية، أي وقوع سبعة ضحايا مدنيين كل يوم. كما تضرر أو دمر ما يقرب من 350 منزلاً وتأثرت 10 مخيمات لاستضافة المشردين.

ووقع حوالي ربع الخسائر في صفوف المدنيين في مأرب وحولها حيث واصلت قوات أنصار الله شن هجوم عسكري أدى حتى الآن إلى تشريد ما يقرب من 20 000 شخص. وفر الكثير من المشردين من الحرب من قبل ولو لمرة واحدة على الأقل. ويشكل الهجوم في مأرب تهديداً خطيراً لملايين الأشخاص، بمن فيهم أكثر من مليون مشرد داخلياً سعوا إلى الأمان في ما كان يعدُّ أحد آخر واحات الاستقرار في اليمن. كما أدت الأعمال العدائية في مأرب إلى تصعيديات في أماكن أخرى، لا سيما في تعز والحديدة مع وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين.

ويجب على جميع الأطراف أن تحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأهداف المدنية في جميع العمليات العسكرية. وفي حال استمرار القتال تتوقع وكالات الإغاثة فرار عشرات الآلاف من الأشخاص. وسيكون ذلك خطيرا جدا مع تفشي جائحة (كوفيد-19) في جميع أنحاء البلد. وسيسبب ذلك مزيدا من الضغط على وكالات الإغاثة التي تكافح بالفعل لتجنب المجاعة وتلبية الاحتياجات الأخرى بموارد غير كافية.

وتتعلق نقطتي التالية بوصول المساعدات الإنسانية، وهو أمر مطلوب أيضا بموجب القانون الدولي الإنساني. وتواصل الوكالات الإنسانية توسيع نطاق وجودها بسرعة في مأرب لمساعدة المتضررين من التصعيد الأخير هناك. وتمت الموافقة أيضا على رحلات منتظمة للأمم المتحدة إلى مأرب وستبدأ قريبا. وتتعاون الحكومة والتحالف معنا لتيسير ذلك. كما أفرجت الحكومة مؤخرا عن مساعدات إنسانية كانت عالقة في الجمارك في عدن، وهو تطور جدير بالترحيب.

ولكن لا تزال العوائق البيروقراطية أمام العمل الإنساني تشكل تحديا كبيرا في اليمن. وعلى الساحل الغربي فرضت السلطات المحلية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة مؤخرا لوائح تتطلب تصاريح تنقل وتقديم وثائق أخرى لوكالات المعونة. وصدرت هذه اللوائح بصورة مستقلة دون موافقة الحكومة، وبذلك أوشكت عملية إيصال المساعدة إلى المنطقة على التوقف التام. لقد علقت هذه اللوائح الآن خلال شهر رمضان، وهذه بداية جيدة. ونأمل في إلغائها تماما. وتدعمنا الحكومة أيضا في هذا الشأن.

وفي شمال البلد، نواصل التعاون مع أنصار الله على جميع المستويات لتسريع التحسينات التي شهدناها العام الماضي في عدد من المسائل الرئيسية مثل التسجيل البيومتري والتقييمات والموافقة على المشاريع. واستمرت معظم هذه التحسينات ولكن لم يحرز المزيد من التقدم. ويظل ذلك أولوية رئيسية بالنسبة للوكالات والجهات المانحة.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر ربما يكون هنا اتفاق في الأفق لحل المأزق المتعلق باللوجستيات والترتيبات العملية لتنفيذ خطة البعثة المتفق عليها. واتسمت الأمم المتحدة بالمرونة قدر الإمكان في هذه المناقشات لأننا حريصون على بدء هذه العملية. وإذا وافقت قيادة جماعة أنصار الله على المضي قدما، وهو ما تشير إليه البيانات الأخيرة، ربما يصل فريق التقييم التابع للأمم المتحدة بحلول مطلع تموز/يوليه.

وتتناول نقطتي الثالثة تمويل عملية المساعدات. إن توفير المزيد من الأموال لخطة الأمم المتحدة للاستجابة يعدُّ أسرع الطرق وأكثرها فعالية لإنقاذ ملايين الأرواح. وفي الوقت الحالي تساعد الوكالات حوالي 9 ملايين شخص كل شهر أي أقل من حوالي 14 مليون شخص قبل عام نتيجة لخفض التمويل. في 1 آذار/مارس وعد العالم بتقديم 1,7 بليون دولار للعمل الإنساني في اليمن هذا العام. وهذا أقل من نصف ما نحتاجه. وحتى الآن دُفع نحو نصف تلك التعهدات. واليوم لا تمول خطة الأمم المتحدة للاستجابة إلا بنسبة 22 في المائة تقريبا. وبدون المزيد من التمويل سيحقد الموت بملايين اليمنيين هذا العام. وأناشد المانحين بصرف التعهدات غير المسددة على الفور وزيادة دعمهم. وسيكون استمرار تقديم المساعدة المستمرة ضروريا على مدار العام إذا أردنا تجنب المجاعة وتكثيف الاستجابة للجائحة وتلبية الاحتياجات الماسة الأخرى.

وتتمثل المسألة الرابعة في التدهور الاقتصادي في اليمن والذي يعدُّ سببا رئيسيا للمجاعة. وكما قلت في الماضي هناك خطوتان عاجلتان يمكن أن تساعدنا في وقف هذا الانهيار فورا. أولاهما تقوية العملة.

فلا يزال تداول الريال في أدنى مستوياته القياسية تقريبا، مما يعني أن ملايين آخرين من الناس لا يستطيعون تحمل تكاليف الغذاء أو الضروريات الأخرى التي يجب استيرادها جميعا تقريبا. وأدى ضخ النقد الأجنبي من خلال البنك المركزي إلى استقرار الريال في الماضي. ويجب تجديد تلك التدفقات. وتتطلع الحكومة إلى العمل مع شركاء اليمن لإنجاح ذلك.

وتتعلق الخطوة الثانية بضمان استمرار دخول كميات كافية من الواردات التجارية إلى جميع الموانئ. وفي الشهر الماضي شددت على شعوري بالقلق من انخفاض واردات الوقود التجاري عبر الحديدية إلى مستوى الصفر. وقد ساهم هذا الانخفاض في حدوث نقص حاد في الوقود، لا سيما في شمال البلد. والوقود سلعة أساسية للغاية. فهو مطلوب لضخ المياه النظيفة وتشغيل شبكات الصرف الصحي ومواصلة تشغيل المرافق الصحية ونقل المرضى إلى المستشفيات.

ومع اجتياح كوفيد-19 مرة أخرى للبلد، فإن إمدادات الوقود التي يعول عليها باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى. قبل عدة أسابيع، سمحت الحكومة لأربع سفن وقود تجارية بالرسو في الحديدية، تحمل 000 75 طن متري من الوقود، أي ما يعادل واردات الوقود لنحو أسبوعين. وكانت هذه أول سفن وقود تدخل الميناء منذ كانون الثاني/يناير. كما أعلنت الحكومة يوم الثلاثاء أنها ستسمح لثلاث سفن أخرى بالتوجه إلى الحديدية، حاملة 90 ألف طن متري أخرى من الوقود. وهذه خطوات جديرة بالترحيب من شأنها أن تخفف من حدة النقص الآتي. لكن المشكلة الأساسية لا تزال قائمة، وهي نزاع سياسي بين الطرفين حول كيفية إدارة إيرادات الواردات.

وإلى أن يتم حل هذا النزاع، سيبقى اليمنيون عالقين في دائرة من نقص الوقود الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمياه والنقل وكل شيء آخر، مع تقلص الخدمات الأساسية في الوقت نفسه. ولا يستطيع اليمنيون التعامل مع هذه الدورة، لا سيما الآن مع تأثير المجاعة وكوفيد-19 على البلد. وأدعو الطرفين إلى إيجاد حل عملي ودائم يضمن إمدادات وقود موثوقة وميسورة التكلفة في جميع أنحاء البلد.

ونقطتي الأخيرة هي التقدم نحو السلام. إن الحرب هي القوة الدافعة الرئيسية وراء البؤس الذي نراه اليوم. وإنني أؤيد بقوة جهود مارتن غريفيث للتوسط من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، ليس فقط في مأرب ولكن في جميع أنحاء البلد، واستئناف العملية السياسية. إن الطريقة الوحيدة لإنهاء الأزمة في اليمن هي إنهاء الحرب.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما. تقدر الصين الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة في دفع عملية السلام في اليمن إلى الأمام وتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية.

وقد طرحت المملكة العربية السعودية مؤخرا مبادرة سلام بشأن القضية اليمنية. وقد كثفت عمان جهودها لتعزيز محادثات السلام. وقد عقد مؤخرا اجتماع لكبار المسؤولين في صيغة مجموعة الخمسة زائدا 4 في برلين. وقد تعزز الزخم من أجل التوصل إلى حل سياسي للقضية اليمنية.

وفي الوقت نفسه، لاحظنا أن الاشتباكات العسكرية في مأرب لا تزال تتصاعد. ولا يزال المدنيون السعوديون والبنية التحتية المدنية يتعرضون للهجوم. وتستمر الأزمة الإنسانية في اليمن. ولم يؤد الزخم الإيجابي بعد إلى عملية سياسية ذات مغزى لتحسين الوضع على أرض الواقع بشكل جذري أو التخفيف بشكل كبير من محنة الشعب اليمني.

ويجب أن يعتمد حل القضية اليمنية على الوسائل السياسية والدبلوماسية. وقد أظهرت التطورات الإيجابية في حل القضايا الصعبة مثل ليبيا والسودان في السنوات الأخيرة أنه، مع الإرادة القوية من جميع الأطراف، ووساطة الأمم المتحدة، ودعم المجتمع الدولي، يمكننا إيجاد حل يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأطراف، مهما كانت المسألة معقدة أو صعبة.

وترحب الصين بالمبادرة الجديدة للمملكة العربية السعودية وتقدر التدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لتخفيف حدة الوضع في اليمن. ونأمل أن تستجيب الأطراف المعنية بشكل إيجابي وأن تبدأ الحوار والمفاوضات بشأن المضمون المحدد للمبادرة في وقت مبكر. وتؤيد الصين إعراب مجلس الأمن في هذا الصدد عن الدعم للجهود الدبلوماسية.

ولحل القضية اليمنية، يجب على بلدان المنطقة أن تلعب دورا. وتقدر الصين جهود عمان وبلدان أخرى في المنطقة لتعزيز محادثات السلام. ونأمل أن تستمر البلدان التي لها تأثير على أطراف النزاع في اليمن في الاضطلاع بدور مهم. وكان عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية وانغ يي اقترح الشهر الماضي مبادرة من خمس نقاط لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، تدعم التسوية السياسية في اليمن وغيرها من قضايا بؤر التوتر مع اضطلاع بلدان وشعوب المنطقة بدور رئيسي. وتدعو الصين بلدان المنطقة إلى تعزيز الحوار وتحسين البيئة الأمنية الإقليمية باستمرار، من أجل تهيئة الظروف المواتية لاستعادة السلام في اليمن.

ومن أجل حل القضية اليمنية، يجب إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية. يجب على المجتمع الدولي زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اليمن، ويجب على المانحين دفع ما تعهدوا به في أقرب وقت ممكن. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق لضمان وصول الإمدادات الإنسانية بسهولة إلى أيدي المحتاجين. وينبغي لها أيضا أن تكفل الحصول على

الأغذية والنفط وغيرها من السلع المستوردة. وتشير الصين إلى أن الحكومة اليمنية وافقت على دخول أربع ناقلات نفط إلى ميناء الحديدة وتأمل أن يؤدي ذلك إلى تخفيف حدة النقص المحلي في إمدادات الطاقة.

وهي تضغط من أجل حل قضية ناقلة النفط صافر. وتدعو الحوثيين إلى الحفاظ على التواصل مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وتأكيد الترتيبات اللوجستية ذات الصلة في الإطار الزمني المحدد، ومساعدة الفريق الفني على الصعود إلى السفينة لإجراء عمليات الفحص والإصلاح في أقرب وقت ممكن، لتجنب حدوث كوارث اقتصادية وإنسانية وبيئية بحرية.

وعلى مر السنين، قدمت الصين قدرا كبيرا من المساعدة الغذائية لليمن ووقعت اتفاقات بشأن التعاون الاقتصادي والتقني مع الحكومة اليمنية. وسنواصل تقديم الأرز والإمدادات الطبية لليمن كجزء من مساهمتنا في تخفيف معاناة الشعب اليمني.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما.

تشاطر استونيا القلق العميق إزاء التصعيد العسكري المستمر في اليمن، لأنه يقوض الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية ويفاقم الأزمة الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى وقف التصعيد فوراً ووضع حد للأعمال العدائية، بما في ذلك هجوم الحوثيين على مأرب والهجمات عبر الحدود على أراضي المملكة العربية السعودية. ونحث أيضاً جميع الأطراف على الامتناع عن شن هجمات عشوائية ضد الأعيان المدنية، لأنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

وبسبب القتال، تتردد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية بسرعة في عدة مناطق، حيث توجد آلاف الأسر النازحة حديثاً، لا سيما في محافظة مأرب. وهناك بالفعل خمسة ملايين شخص في جميع أنحاء البلد على شفا المجاعة، وهناك زيادة حادة في عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا، في حين لا يعمل إلا نصف المرافق الصحية في البلد.

وفي هذا السياق، نرحب بقرار الحكومة اليمنية مؤخراً الموافقة على دخول أربع سفن وقود إلى ميناء الحديدة، وكذلك بقرار المملكة العربية السعودية منح حكومة اليمن ما قيمته 422 مليون دولار من الوقود. غير أنه من أجل تحسين الحالة الإنسانية الخطيرة، يلزم اتخاذ خطوات إضافية، بما في ذلك إيجاد حل مستدام لإزالة العقبات التي تعترض استيراد الوقود والمواد التجارية.

كما ندعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين، ولا سيما أولئك الذين هم في أشد الحالات هشاشة، بمن فيهم المشردون داخليا والنساء والفتيات. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بالقمع المنهجي للصحفيين، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. يجب على الأطراف أن توقف هذه الانتهاكات فوراً، ويجب محاسبة مرتكبيها.

ونرحب بالجهود الدبلوماسية الدؤوبة المبذولة لإنهاء الحرب، بما في ذلك جهود المبعوث الخاص غريفيث، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة لندركنغ، وسلطنة عمان ومجموعة الخمسة زائد أربعة، الذين اجتمعوا في بداية هذا الأسبوع. كما نرحب بالإعلان الأخير للمملكة العربية السعودية عن سبل لإنهاء الأزمة.

ونشجع جميع الأطراف على الانخراط مع المبعوث الخاص والاتفاق على وقف إطلاق النار فوراً من أجل بدء عملية سياسية شاملة للجميع، بمشاركة النساء والشباب.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتهما وأؤكد لهما من جديد دعم فرنسا الكامل. لقد حان الوقت ليصنع الحوثيون السلام في اليمن. ويجب أن يضعوا على الفور حداً لهجومهم على مأرب التي تؤوي ملايين المدنيين. كما يجب أن تتوقف الهجمات على المملكة العربية السعودية.

هناك فرصة لوضع حد لست سنوات من الحرب من خلال الدبلوماسية. ونرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة وعمان وإعلان المملكة العربية السعودية في ذلك الصدد في 22 آذار/مارس. ويتعين على الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيين، اغتنام هذه الفرصة. ويجب أن يجرؤوا مناقشات بناءة مع المبعوث الخاص للأمين العام بحسن نية ودون أي تأخير آخر.

إن عناصر خطة السلام معروفة جيداً. لقد حان الوقت لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار دون تأخير ودون شروط مسبقة في جميع أنحاء الأراضي اليمنية؛ وفتح الموانئ والمطارات للسماح بدخول الإمدادات الإنسانية والتجارية؛ والبدء في مفاوضات سياسية ذات مصداقية تحت رعاية الأمم المتحدة.

لا يوجد سوى حل سياسي للحرب في اليمن. وينبغي أن يكون شاملاً وجامعاً وأن يضمن سيادة اليمن وسلامته الإقليمية، بما يتماشى مع اتفاق الرياض.

ومن أجل إحلال السلام الدائم، يجب علينا مكافحة الإفلات من العقاب في اليمن. نحن قلقون جداً بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال في مأرب. وينبغي تنفيذ استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح تنفيذاً كاملاً.

ويجب علينا أيضاً أن نمنع وقوع كارثة بيئية، والتي ستكون أيضاً كارثة إنسانية واقتصادية لليمن، وعلى نطاق أوسع للمنطقة. وسيكون الحوثيون مسؤولين عن ذلك إذا لم يسمحوا على الفور لفريق التقييم التابع للأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط صافر. وندعوهم إلى التصرف بمسؤولية ومن أجل الشعب اليمني.

إن الموجة الجديدة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مثيرة للقلق للغاية. ومن الضروري تكثيف حملة التلقيح، بفضل مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وتوفير فرص متساوية للحصول على اللقاح.

إن خطر المجاعة يستمر في الازدياد يومياً. وفي هذا السياق، من الضروري أكثر من أي وقت مضى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى جميع المحتاجين، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

وأخيراً، لا يمكننا أن نكرر بما فيه الكفاية: حتى الحرب لها قواعد. ويجب أن يحترم الجميع القانون الدولي الإنساني. وأعني بصفة خاصة حماية المدنيين. ولن تمر انتهاكات القانون الدولي الإنساني من دون عقاب.

ويمكنكم الاعتماد على بقاء فرنسا منخرطة تماماً ومعياًة من أجل السلام في اليمن والعمل على خفض التصعيد وتنفيذ تدابير بناء الثقة في المنطقة.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتى

أرحب بالمبعوث الخاص مارتن غريفيث وبوكيل الأمين العام مارك لوكوك وأشكرهما على إحاطتهما بشأن الحالة الراهنة في اليمن. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن السفير عبد الله علي فضل السعدي.

إن الهند، بوصفها بلداً تربطه علاقات مع اليمن منذ قرون وعلاقات قوية بين الشعبين، تشعر بالقلق إزاء عدم الاستقرار والعنف والمعاناة في اليمن. كما نشعر بقلق عميق إزاء العواقب الإنسانية للتصعيد العسكري المستمر في مأرب. يعرض القتال العدد الكبير من السكان في مأرب، بمن فيهم أكثر من مليون نازح داخلياً، لخطر جسيم. ونأمل أن تسفر الجهود الدبلوماسية الجارية عن انتهاء القتال قريباً.

كما أن التقارير عن الوجود المتزايد لتنظيم القاعدة في مأرب وهجمات في جنوب اليمن مدعاة للقلق الشديد. لقد ذكرنا مراراً وتكراراً أن الجماعات الإرهابية سوف تستغل عدم الاستقرار في اليمن لتوسيع وجودها في البلد. وفي حين يركز مجلس الأمن على النزاع السياسي والعسكري، يجب ألا يغفل عن التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية على السلام والاستقرار في البلد والمنطقة.

لم يؤد النزاع الطويل الأمد والحالة الاقتصادية المتدهورة إلا إلى تفاقم معاناة الشعب اليمني. إن الأوضاع الإنسانية مزرية. ومن المتوقع أن تؤدي الظروف الشبيهة بالمجاعة في العديد من المحافظات إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في الأشهر المقبلة. والدعم الكامل من المجتمع الدولي مطلوب لمنع حدوث مجاعة في البلد. وأود أن أبرز قضيتين هامتين في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن تتلقى وكالات المعونة التمويل الكافي لمواصلة برامجها للمعونة. وإلا ستضطر إلى تقليص المعونة أو إنهاؤها، الأمر الذي سيؤثر على الشعب اليمني.

ثانياً، لا يمكن ربط الإمدادات الإنسانية والتجارية بقضايا أخرى. ويجب إزالة القيود التي تعوق تدفق السلع الأساسية إلى اليمن وجميع العوائق التي تحول دون الحركة الداخلية للمساعدات الإنسانية. ونرحب بالتصاريح التي أصدرتها الحكومة اليمنية مؤخراً لدخول سفن الوقود إلى الحديدة لتخفيف الضغط على الوقود في اليمن والوصول إليه وتوفيره.

ويسرنا أن اللقاءات من الهند قد وصلت إلى اليمن في 31 آذار/مارس وستسهم في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). بيد أن مكافحة لن تكون فعالة حتى يتم تعزيز قدرات الاختبار وإتاحة المعلومات الكاملة حول عدد الحالات الإيجابية لمرض كورونا، وخاصة في شمال اليمن، بطريقة شفافة.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق وهي ناقلة النفط صافر. فيمكن أن تؤدي الحالة المتدهورة للناقلة صافر، إذا لم تعالج، إلى كارثة إيكولوجية وبحرية. ونأمل أن تحل جميع المسائل المعقدة على وجه السرعة وأن تتيح جماعة أنصار الله للأمم المتحدة إمكانية الوصول المبكر إلى السفينة وتيسره لفحص السفينة وإجراء أي إصلاحات أساسية بدون مزيد من التأخير.

إن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة في اليمن هو من خلال السلام الدائم والشامل للجميع. وقد أتاحت المبادرات الدبلوماسية الأخيرة فرصة جديدة. ونشيد بجهود عُمان في تيسير الحوار بين الجهات المعنية

الرئيسية من أجل إيجاد حل شامل للنزاع في اليمن. كما نرحب بالمبادرة التي أعلنتها المملكة العربية السعودية لتعزيز السلام في اليمن.

تدعم الهند جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي شامل للجميع وسلمي للأزمة اليمنية من خلال المفاوضات التي يقودها الشعب اليمني ويملك زمامها. والمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة والشباب في هذه المفاوضات أمر هام. وندعو إلى الوقف الفوري للهجوم في مأرب والعمليات العسكرية في أجزاء أخرى من اليمن لتهيئة بيئة مواتية لهذه المفاوضات. ونقدر جهود الفريق أبيهيجيت غوها وفريق بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمنع تصعيد الأعمال العدائية في الحديدة. ونأمل أن تشارك جميع الأطراف في اليمن بحسن نية مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة وأن تأتي إلى طاولة المفاوضات فوراً لإنهاء النزاع.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام الهند القوي بوحدة اليمن وسيادته وسلامته الإقليمية. ونأمل أن نرى السلام الدائم يعود إلى اليمن قريباً.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود، شأني شأن المتكلمين الآخرين، أن أعرب عن أطيّب تمنياتنا الخالصة بمناسبة شهر رمضان المبارك. كما أشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك على إحاطتهما وعلى صراحتهما مرة أخرى اليوم. في كل مرة نناقش فيها هذه المسألة، نقول ما يلي ونعنيه: لا يزال النزاع رهيب في اليمن بسبب معاناة إنسانية لا يمكن تصورها. غير أنه، وكما قال مارك في وقت سابق، فإننا لا يمكننا إنهاء المعاناة حتى ننهى القتال.

ونحث على دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء هذا النزاع. ومما يشجع أيرلندا استمرار الحوار بين طرفي النزاع، والذي تعزز بفضل الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها مؤخرا الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، فضلا عن تفاني المبعوث الخاص غريفيث بلا كلل وصموده.

ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية مؤخرا والتزامها بالتوصل إلى اتفاق سلام. وننوه أيضا بالدور البناء الذي تضطلع به سلطنة عمان منذ أمد طويل لإنهاء هذا النزاع المروع. إن عمل المبعوث الخاص للولايات المتحدة تيم لندركنغ وسفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن هانز غرونديبرغ، فضلا عن مبعوثين آخرين، له قيمة خاصة خلال مرحلة نأمل أن يثبت الآن أنها منعطف حاسم.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يقفا متحدين تماما وراء الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع. إن الشعب اليمني لا يطيق صبرا ليرى نهاية للنزاع. وكما سمعنا في وقت سابق اليوم، فإن عدد ضحايا المعاناة الإنسانية أخذ في الارتفاع ولا تزال الحالة على أرض الواقع مزرية. وقد أصبحت مأرب بوتقة تجدد الأعمال العدائية والعنف، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق، ونحث على وضع حد فوري لهذا الهجوم.

ونعلم جميعا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع - وهناك حاجة ماسة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وعندها فحسب، يمكن أن يبدأ العمل لإيجاد تسوية سياسية شاملة، بما في ذلك - ونؤكد هذا الأمر مرة أخرى - المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في كل خطوة من خطوات العملية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الارتفاع السريع الذي سمعنا عنه في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا والتقارير المروعة عن ارتفاع مستويات الوفيات المرتبطة به.

إن اليمنيين يعانون من دمار النظام الصحي والتدهور الاقتصادي الشديد. وفي خضم انتشار الجوع، يعني تخفيض قيمة الريال أن ملايين اليمنيين باتوا غير قادرين على شراء الغذاء. أما الذين لا يتقاضون راتبا، فلا يستطيعون على الإطلاق إعالة أسرهم. ويحد نقص الوقود من عمل المدارس ووسائل النقل والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية.

وبالإضافة إلى ضمان استيراد الوقود والأغذية وإيصالها لمن هم في أمس الحاجة إليها، نعلم أن ثمة أهمية حيوية أيضا لضمان الاستقرار الاقتصادي الأساسي. ونرحب باستيراد الوقود مؤخرا إلى ميناء الحديدة وندعو جميع الأطراف إلى التعجيل بتنفيذ مزيد من الإجراءات العملية التي قد تسهم بعض الشيء في تخفيف معاناة الشعب اليمني.

إن عدم استقرار ناقلة النفط صافر - وهو ما نقوله في كل مرة - لا يزال يهدد بكارثة جديدة. ومن الأبناء السارة أنه جرت مؤخرا محادثات بشأن هذه المسألة، وندعو جميع الأطراف إلى الانتهاء بسرعة من المناقشات حتى تتمكن أفرقة الأمم المتحدة، المستعدة للذهاب، من الوصول إلى الناقلة وإجراء الإصلاحات اللازمة.

أود أن أشير اليوم على وجه الخصوص إلى محنة الأطفال في اليمن، والتي سلطت الأضواء عليها بقدر أكبر نتيجة للأعمال العدائية الأخيرة. وكما قال السيد غريفيث بأسى في هذا الأسبوع: "لقد ضاع جيل". وما زلنا نشهد انتهاكات خطيرة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والحرمان من الوصول الإنساني الأساسي وتجنيد واستخدام الجنود الأطفال على نحو مروع. لقد انقطع أكثر من مليوني طفل يمني عن التعليم المدرسي.

وندعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء هذه الانتهاكات ومنعها. ومن المؤكد أن أطفال اليمن، الذين عانوا من ست سنوات طويلة من النزاع، يستحقون على الأقل السلام وفرصة إيجاد مستقبل أكثر إشراقاً.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما.

تدين كينيا بشدة الهجمات الجوية المتزايدة التي يشنها الحوثيون عبر الحدود على المنشآت المدنية في المملكة العربية السعودية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أنشطة من شأنها أن تعرض جهود السلام الجارية للخطر.

ولا تزال كينيا تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في مأرب. وخلال الأسبوع الماضي، شهدنا عددا متزايدا من الخسائر البشرية. ومن المحزن أن ذلك يقوض أي مكاسب تحققت سابقا نحو السلام. ونلاحظ أن القتال شرد الآن حوالي 20 000 شخص - أي بزيادة قدرها 5 000 شخص منذ آخر جلسة لمجلس الأمن (انظر S/2021/266) في آذار/مارس - مما يشكل عبئا إضافيا على أعمال الإغاثة والجهود الإنسانية المكثبة أصلا.

وتتفاقم الأزمة الإنسانية بسبب الموجة الثانية من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تنتشر بسرعة في جميع أنحاء اليمن. وفي ظل هشاشة البنية التحتية الصحية وتدهور الاقتصاد والعنف المستمر، يتعين على المجتمع الدولي التدخل وإيجاد حلول للتصدي لكوفيد-19، بما في ذلك توفير لقاحات إضافية.

وكانت كينيا قد حذرت في وقت سابق من أن النزاع العنيف يخلق فراغا تملؤه الجماعات الإرهابية. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن التقارير التي تفيد بأنه يجري تجهيز مقاتلين سابقين تابعين لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ولتنظيم الدولة الإسلامية للقتال في مأرب. وندين استخدام الإرهاب لأغراض سياسية. ونؤكد من جديد اقتناعنا بأنه لا ينبغي منح الجماعات الإرهابية أي شرعية سياسية. ونعتقد أن العالم سيعضب أصابع الندم على محاولاته لبناء السلام والأمن من خلال دعوة جهات فاعلة ارتكبت فظائع إرهابية إلى طاولة المفاوضات.

ونأمل أن يدرس المبعوث الخاص غريفيث بعناية وجهة النظر هذه. وما زلنا ندعم جهوده الرامية إلى حل الأزمة المعقدة في اليمن. ونرحب بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وعمان، وهي مبادرات تتوافق مع مهمة المبعوث الخاص. ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن موقفا موحدا لتعزيز هذه الجهود لمساعدة الأطراف على التوصل بنجاح إلى حل سياسي سلمي. وسيكون هذا الحل نتاج عملية جامعة وشاملة، من شأنها معالجة الشواغل الفورية والطويلة الأجل لجميع الأطراف وإنهاء المعاناة التي لا تطاق التي يكابدها الشعب اليمني.

تلاحظ كينيا التطورات الإيجابية بشأن الناقلة صافر. ونكرر دعوتنا السلطات التي تتولى أمر السفينة إلى أن تسمح على وجه السرعة بوصول الفريق الفني التابع للأمم المتحدة إليها دون عوائق لإجراء التفتيش والإصلاح اللازمين لتفادي الخطر البيئي الذي يلوح في الأفق.

في الختام، نعتقد أن السلام في اليمن يمكن تحقيقه إذا مضت العملية قدما بقيادة اليمنيين وامتلاكهم لزماتهم. ونتمنى لإخواننا وأخواتنا في اليمن رمضان كريم ونصلي من أجل أن يجلب هذا الشهر المبارك معه السلام والازدهار الدائمين لهم ولأسرهم.

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

في البداية، أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما.

لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور بشدة، كما أشار وكيل الأمين العام لوكوك، بسبب الجائحة والهشاشة الاقتصادية، وقبل كل شيء، إطالة أمد النزاع المسلح بصورة لا داعي لها. ونشير بفرع بالغ إلى تزايد تأثير العنف على السكان المدنيين الذي أدى، في جملة أمور، إلى زيادة عدد المشردين الذي يبلغ الآن أكثر من 4 ملايين شخص. وسيكون العمل الإنساني شبه مستحيل بدون إنهاء الأعمال العدائية، كما أن الرعاية الأساسية للفئات الضعيفة ستكون صعبة.

ولذلك تعرب المكسيك عن قلقها البالغ إزاء استمرار هجوم الحوثيين على مأرب، علاوة على جبهات النزاع الـ 50 المفتوحة وتصاعد العنف في بلدات مثل الحديدة وحجة وصنعاء وصعدة والجوف وتعز. وندين بأشد العبارات هجمات الحوثيين على مأرب، وكذلك على أهداف سعودية مختلفة. ونحث أنصار الله وكذلك الأطراف الأخرى على الوقف الفوري للأعمال العدائية والاستجابة لنداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ونلاحظ كذلك زيادة في عدد المهاجرين الأفارقة العابرين لليمن ونعرب عن تعازينا القلبية لأسر القتلى في الحادث الذي وقع هذا الأسبوع قبالة سواحل جيبوتي. وندعو أنصار الله والحكومة اليمنية إلى كفالة حماية حقوق جميع المهاجرين.

ونرحب، من ناحية أخرى، بتدابير التحسين التي نفذتها المنظمة الدولية للهجرة في مخيمات المشردين، بما في ذلك إدخال تحسينات على شبكة الكهرباء ومناطق الطهي والحد من الاكتظاظ وتطوير التدريب والوقاية لسكان هذه المخيمات.

وعلى الرغم من أننا نرحب بالدفعة الأولى من لقاحات مرض فيروس كورونا التي تلقاها اليمن في 31 آذار/مارس، بفضل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، من الواضح أن عدد الجرعات غير كاف. ونأمل في الإيصال المبكر للمزيد من الدفعات وفي أن تتطور حملة التطعيم بسرعة وكفاءة. ونعيد تأكيد أهمية وقف الأعمال العدائية في الإسهام في الأداء الفعال للعمل الإنساني، بما في ذلك الرعاية الطبية والتطعيم.

وبالمثل، يرحب وفد بلدي بالمبادرة الأخيرة التي اقترحتها المملكة العربية السعودية ويشيد بجهود الوساطة التي تبذلها سلطنة عمان. وتدعم المكسيك جميع المشاريع التي تساعد على تحقيق السلام والاستقرار في اليمن، ولا سيما تلك التي تهدف إلى إنهاء معاناة السكان. ولعدم وجود حل عسكري للنزاع، نحث الأطراف مرة أخرى على المشاركة في التفاوض على اتفاق سياسي واسع وشامل تيسره الأمم المتحدة ويستند إلى القرار 2216 (2015).

وإذ نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات الرياض، فإننا نحث الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي على مواصلة تطبيق التدابير التي تركز على توطيد وتنشيط المؤسسات العامة والإصلاحات لصالح الانتعاش الاقتصادي.

وقبل أن نختم، نكرر الدعوة العاجلة إلى أنصار الله للسماح لفرق الأمم المتحدة بتفتيش ناقلة النفط صافر على الفور. فكما ذكر، تشكل ناقلة النفط تلك تهديداً بيئياً واقتصادياً وإنسانياً. فتداعيات كارثة بهذا الحجم لن تؤثر على سكان البحر الأحمر فحسب، بل على أعضاء جماعة أنصار الله أنفسهم.

وأخيراً، في بداية شهر رمضان المبارك، أرجو لجميع أصدقائنا المسلمين في جميع أنحاء العالم رمضان كريماً - رمضان سعيداً.

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوجي

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتهما بشأن الحالة في اليمن.

كما نرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

لقد ظلت الحرب في اليمن تستعر لمدة ست سنوات حتى الآن، وسببت معاناة متعددة الأوجه للشعب. فيجب على الأطراف الفاعلة في النزاع في اليمن أن تظهر روح مصالحة حقيقية وأن تتجاوز مصالحها الأنانية لاستئناف الحوار الذي يظل، علاوة على ذلك، السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في البلد.

وندين تصعيد الأعمال العدائية، ولا سيما حول مأرب، والهجمات بالطائرات بدون طيار على الأراضي السعودية، وقيام أطراف النزاع بتجنيد الأطفال. ولن يؤدي تجدد الأعمال العدائية إلا إلى القضاء على أي أمل في استئناف المفاوضات وإيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

ويدعو وفد بلدي السلطات اليمنية إلى السماح بإعادة فتح الموانئ والمطارات لكفالة دخول الضروريات الأساسية والوقود من أجل تخفيف الصعوبات التي يواجهها السكان.

وتؤكد النيجر مجدداً أن حل الأزمة سيتطلب حتماً حواراً شاملاً بين اليمنيين، بدعم من المجتمع الدولي. إننا ندعو جميع الأطراف إلى العمل معاً من أجل عودة السلام إلى اليمن لما فيه الخير لكامل شعبه.

وبالمثل، سيتطلب حل هذه الأزمة نقلة نوعية ونهجاً جديداً وخلاقاً تحركه الدبلوماسية من جانب الأمم المتحدة وشركاء اليمن الدوليين.

ويرحب بلدي في هذا الصدد بالعرض الذي قدمته المملكة العربية السعودية لإنهاء القتال واستئناف العملية السياسية في اليمن، فضلاً عن جهود الوساطة التي تبذلها عمان. وندعو الأطراف الإقليمية الأخرى وأعضاء المجلس الذين لهم نفوذ على أطراف النزاع إلى عدم ادخار أي جهد لدعم اليمنيين على طريق الحوار والمصالحة والسلام الصعب ولكن لا يمكن تجنبه.

وفي الختام، أعيد تأكيد دعمنا وتشجيعنا القويين للمبعوث الخاص مارتن غريفيث في جهوده الرامية إلى إعادة الحوار بين الأطراف اليمنية. ونأمل أن تساعد التعبئة الدبلوماسية التي تجلت في الآونة الأخيرة في بدء تفاعل إيجابي يفضي إلى حل هذا النزاع، الذي دمر اليمن وأضر بشعبه.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

أشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك على إحاطتهما.

إن ما يثلج صدورنا الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص، بالتعاون الوثيق مع المبعوث الخاص للولايات المتحدة، مع إشراك جهات فاعلة إقليمية مثل عمان والمملكة العربية السعودية. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تطورات أكثر إيجابية في اليمن. ونعتقد أن العمليات السياسية الشاملة للجميع - التي تمثل فيها جميع المناطق والأطراف في النزاع - مهمة لبناء السلام الدائم.

وهذا يشمل بالطبع مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومُجدية، واتخاذ نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية في حل النزاعات. ويجب أن تؤخذ الحاجة إلى الشمولية في الاعتبار أثناء المشاورات الحالية التي تقودها الأمم المتحدة، وكذلك عندما تقوم الأطراف باختيار أعضاء أفرقة التفاوض.

ولا يزال يساور النزوح قلق بالغ إزاء الهجوم على مأرب واستمرار الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية. فتلك التطورات تهدد الاستقرار ليس فقط في اليمن، بل في المنطقة. ونرى كذلك ظهور خطوط أمامية جديدة. إن هذه الأعمال يمكن أن تؤدي إلى تصعيد خطير للنزاع.

ولا تزال الحالة الإنسانية مقلقة للغاية؛ إذ يزداد احتمال انتشار الجوع ونقص الوقود بفعل الموجة الثانية من وباء مرض فيروس كورونا التي تنتشر الآن في جميع أنحاء البلد. ونرحب بالإعلانات الصادرة مؤخراً عن الحكومة بشأن السماح لعدد من سفن الوقود بدخول الميناء لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية؛ ولكن ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات. ويجب على جميع الأطراف تيسير وصول المساعدات الإنسانية وتجنب استخدام هذه المسائل سياسياً.

إن التقارير العديدة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان تشير قلقاً بالغاً. والهجمات التي تعرضت لها مؤخراً مخيمات المشردين داخليا في مأرب هجمات مروعة. كما أجد صعوبة شديدة في العثور على كلمات لوصف الانتهاكات والتجاوزات المستمرة التي يتعرض لها الأطفال في اليمن والرد عليها. لقد تعرضوا للحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى سوء التغذية والتجوع والقتل والتشويه، فضلاً عن التجنيد والاستخدام في النزاعات المسلحة. وهذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق ويجب أن تنتهي على الفور. ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

وكان اتفاق الرياض وإنشاء الحكومة الجديدة في كانون الأول/ديسمبر 2020 خطوتين هامتين نحو السلام. وينبغي الآن لأطراف الاتفاق أن تعمل بشكل بناء لضمان تنفيذه. ونود أن نؤكد على ضرورة أن يتعاون الذين دعموا الحكومة، بما في ذلك في الجنوب والساحل الغربي، وأن يوحدوا جهودهم. فتجزئة الجهود لن تؤدي إلا إلى تقويض آفاق السلام.

ومن المهم لمجلس الأمن أن يبقي اهتمامه منصبا على الحالة في الجنوب. وسيكون من المهم دعم قدرة الحكومة على ضمان الحوكمة الرشيدة وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. ويمكن أن يكون ذلك منارة للأمل ويمكن أن يعزز آفاق التوصل إلى حل سلمي. كما أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء ناقلة النفط صافر. ولا نزال نشجع الحوثيين على التصرف بشكل بناء في هذا الصدد.

لقد بدأنا للتو شهر رمضان. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيين، إلى إظهار الترحام والتعاطف من خلال الانخراط في وقف غير مشروط لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد ومحادثات سياسية. وينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في هذه الترتيبات دون شروط مسبقة. وينبغي أن تقدم جميع الأطراف تنازلات صعبة. ومن واجبها منع ظهور الجوع على نطاق واسع وإنهاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

المرفق الثاني عشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكونك على استعراضهما للحالة السياسية والإنسانية في اليمن.

من المؤسف أن الاتجاهات السلبية ما زالت قائمة في اليمن، ولم يحدث أي انفراج قد يقرب موعد التسوية السياسية للأزمة. ويساورنا القلق إزاء التصعيد المستمر في مأرب، وما أبلغ عنه من أعمال مسلحة في أجزاء أخرى من البلد، فضلا عن الضربات ضد أراضي المملكة العربية السعودية. وندعو الجانبين مرة أخرى إلى البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية من أجل حل النزاع.

ونرحب بمبادرة المملكة العربية السعودية الرامية إلى حل سلمي للأزمة من خلال إنهاء العمل المسلح واستئناف العمليات في مطار صنعاء الدولي والسماح للسفن الإنسانية والتجارية بدخول ميناء الحديدة وبدء مفاوضات بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة ينبغي أن تحدد الهيكل السياسي في البلد في المستقبل. وتتماشى هذه المبادرة مع خطة المبعوث الخاص غريفيث المعلن عنها سابقا. وننطلق من فهم أنه يمكن التوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأجل للنزاع بمجرد مراعاة مصالح جميع القوى السياسية الرئيسية في اليمن.

وسندعم كذلك الجهود ذات الصلة التي يبذلها المبعوث الخاص ونشجع الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور وقادة حركة أنصار الله على التمسك بنهج بناء والاستعداد للتوصل إلى حل توافقي. ونرحب بالدور البناء لدول المنطقة، بما فيها عمان، في جهود الوساطة.

لقد اتخذت خطوة مهمة نحو تعزيز تنفيذ اتفاق الرياض المبرم في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والذي كان يهدف إلى تطبيع الوضع في جنوب اليمن، في كانون الأول/ديسمبر 2020 عندما تم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تضم ممثلين عن المجلس الانتقالي الجنوبي. ونأمل أن يؤدي تنفيذ الاتفاقات المذكورة إلى تعزيز السلامة والأمن العام والسماح بالتركيز على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الحادة في ذلك الجزء من اليمن.

فالتحديات الإنسانية العديدة لا يمكن التصدي بفعالية ما لم يحرز تقدم على المسار السياسي. ويشمل ذلك رفع الحصار البحري والجوي والبري عن البلد وغير ذلك من الخطوات العملية العاجلة الرامية إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة. وهناك حاجة إلى مساعدة واسعة النطاق من المجتمع الدولي لمكافحة المجاعة والمرض. ويساورنا القلق إزاء تقارير الأمم المتحدة التي تفيد بأن اليمن شهد منذ آذار/مارس 2021 زيادة في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا والوفيات الناجمة عنه. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم تمول خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2021 إلا بنسبة 13 في المائة. ولذلك، ندعو المانحين، بما في ذلك في المنطقة، إلى تعزيز الدعم المالي اللازم لبرامج الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الأساسية، بما في ذلك تلك التي تكفل الأمن الغذائي للسكان والحصول على المياه النظيفة والخدمات الطبية دون تمييز.

ونحن مقتنعون بأن الحلول المقبولة للطرفين، بعيدا عن أي آثار سياسية، يمكن أن تساعد أيضا في حل مشكلة ناقلة النفط صافر .

وينبغي تخفيف التصعيد في منطقة الخليج الفارسي بأكملها. ولذلك، فإننا نذكر بأن قرار مجلس الأمن 598 (1987) ومفهوم الأمن الجماعي الروسي يمكن أن يضاعف الأساس لدفع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات والتزامهما المستمر تجاه الشعب اليمني والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

إن هذا النزاع الذي طال أمده لا يزال يحرم الشعب اليمني من الحقوق والحريات الأساسية. أولاً، تشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين بقلق خاص إزاء الازدياد الصارخ في حالات الإصابة بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) على خلفية تتسم بإنهاك نظام الرعاية الصحية ونقص الإمدادات الكافية. ونرحب بشحن اللقاحات التي وصلت في نهاية آذار/مارس من خلال المرفق المعني بإتاحة اللقاحات المضادة لمرض كوفيد-19 على الصعيد العالمي باعتبارها حاسمة للاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لدعم مكافحة الوباء في اليمن.

وعلى نطاق أوسع، نذكر بالتعهدات التي قطعتها الدول الأعضاء خلال مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في آذار/مارس ونحث على التعجيل بصرف الأموال. ونسلم بصعوبة الظروف الاقتصادية على الصعيد العالمي، ولكن المساعدات المالية هي التي تحافظ على العمليات الإنسانية وتمكن من إنقاذ أرواح العديد من اليمنيين.

كما نغتنم هذه اللحظة لنشدد على قلقنا إزاء النقص المستمر في الوقود، الذي أثر سلباً على المرافق الصحية وقوض العمليات الإنسانية وفاقم الحالة الإنسانية المتردية. وندعو إلى حل دائم لهذه المسألة، الأمر الذي يستلزم رفع الحصار.

وبالانتقال إلى الحالة الأمنية، ندين استمرار الأعمال العدائية، بما في ذلك الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية. ولا يزال القتال الدائر داخل اليمن، ولا سيما في مأرب، مصدر قلق كبير على جميع الجبهات. فقد يؤدي إلى بعكس مسار أي تقدم سياسي أحرز في السابق، كما يهدد حياة العديد من المدنيين داخليا الذين فروا في البداية إلى مأرب بحثاً عن ملجأ. وتؤكد عمليات التشريد القسري المستمرة هذه أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، يدفعون ثمن هذا النزاع وأن هناك حاجة ماسة إلى حل طويل الأجل.

وفي ظل هذه الخلفية المريرة، يشكل الزخم داخل المجتمع الدولي لإنهاء الحرب في اليمن علامة إيجابية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاركة الأخيرة بين المبعوث الخاص للولايات المتحدة، تيم ليندركينغ، ووزير الخارجية الألماني، بالاشتراك مع المبعوث الخاص غريفيث، ونرحب كذلك بجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء النزاع. والمطلوب الآن هو الإرادة السياسية غير المشروطة لإنهاء الحرب من جميع أصحاب المصلحة داخل اليمن وبين أولئك المرتبطين بالوضع. ويبدأ ذلك بالتزام ثابت بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد واستئناف عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية ويملكها اليمنيون. ونشدد على أن الحوار الشامل، مع تمثيل ومشاركة هادفين من قبل جميع أصحاب المصلحة، أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام المستدام في اليمن.

وقبل أن نختم، نود أن نتطرق إلى المسألة التي لم تحل وهي ناقلة النفط صافر. ونسلم بالجهود المبذولة لتأمين نشر فريق الأمم المتحدة ونرحب بها. ومنع الوصول إلى الناقل يشكل تهديداً للبيئة والاقتصاد والشعب اليمني. إن تسييس هذه المسألة يقلص أي فرصة للتعاون وبناء الثقة، وهما أمران أساسيان لتحقيق

تقدم ملموس. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو الأطراف إلى العمل على التوصل إلى حل توفيقي ذي مغزى، مع وضع البيئة والشعب اليمني في المقدمة. فعندما تصبح البيئة ضحية للحرب، فإنها تخلق العديد من المشاكل في العلاقة المعقدة بين البشر والطبيعة التي يتردد صداها لأجيال. ونحن مدينون لليمنيين وأجيالهم القادمة بترك إرث أفضل.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ولوكيل الأمين العام مارك لوكوك، على إحاطتهما القيمتين.

تواصل الجهود الدبلوماسية في المنطقة من أجل فسخ المجال لحلّ سلمي لنزاع ما فتئ يتفاقم ولم يعرف خلاله اليمن غير الدمار والقتال الذي خلف آلاف القتلى والجرحى وملايين المشردين والنازحين، ومأساة إنسانية هي الأكبر في العالم، وزادت في تعقيدها وتعميق معاناة الشعب اليمني الشقيق، جائحة كوفيد-19 وتعطل آفاق الحل السياسي.

وإزاء هذا الوضع، تجدد تونس تأكيدها أنّ الخيار العسكري لا يمكن أن يمثل الحلّ، حيث أثبتت تجربة السنوات الأخيرة بكلّ ما نتج عنها من مأس وتداعيات خطيرة، أنّ الحل الوحيد لوضع حدّ لتفاقم الأوضاع وإنهاء معاناة الشعب اليمني، يمرّ حتماً عبر التسوية السياسية على أساس المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار 2216 (2015). ولن يتحقّق ذلك إلا من خلال التزام أطراف النزاع بالوقف الفوري والشامل لإطلاق النار والانخراط الجدي في مفاوضات سياسية بروح بناءة وحرص على التوافق وعلى وضع مصلحة الشعب اليمني فوق كلّ اعتبار. كما ندعو كلّ الأطراف إلى التقيد باحترام القانون الدولي والإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وتؤكد تونس دعمها لكلّ الجهود الأممية والدولية والإقليمية الرامية إلى المساعدة على إنهاء الأزمة اليمنية من خلال تسوية سياسية تضع حدًا لمعاناة الشعب اليمني وتحفظ سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه.

وفي هذا الإطار، تجدد تونس ترحيبها بالمبادرة السعودية لحلّ الأزمة في اليمن بمختلف عناصرها، والتي تعتبر خطوة هامة على طريق إنهاء الاقتتال واستئناف العملية السياسية في اليمن تماشياً مع الجهود التي يبذلها المبعوث الأممي الخاص مارتن غريفيث. وفي نفس السياق تثمنّ تونس جهود الوساطة والدور الهام لسلطنة عمان من أجل تقريب وجهات النظر وتخفيف التوتر. كما نشيد في نفس السياق، بجهود المبعوث الأمريكي في المنطقة لدعم التسوية السياسية ونزع فتيل النزاع.

إنّ تواصل المعارك في مأرب يهدّد بتقويض الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة ويدفع باتجاه مزيد من تدهور الأوضاع وتعقيدها، علاوة على ما ينجم عنه من تداعيات إنسانية خطيرة، حيث يواجه سكانها أسوأ نزوح جماعي منذ بداية الأزمة، ويتعرض فيها أكثر من مليون شخص إلى حصار ينذر بمزيد من تفاقم الأوضاع المعيشية والصحية ويعرّض حياتهم للخطر. وفي هذا السياق، نجدد إدانتنا لتكرّر استهداف أراضي المملكة العربية السعودية ومنشأتها المدنية.

لا يزال اليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج ثلثا السكان إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة، كما يهدّد الجوع 16 مليون شخصاً خلال هذا العام، كما أنّ أكثر من نصف أطفال اليمن دون الخامسة معرّضون لسوء التغذية الحاد. إن هذه الأرقام المفزعة تبرز مدى خطورة الوضع

الإنساني في اليمن الذي يستوجب مواصلة دعم الجهود الإنسانية وتسهيل وصول المساعدات إلى محتاجيها دون تعطيل.

وفي الختام، نجدد الإعراب عن عميق الانشغال إزاء الخطر الذي تمثله ناقلة النفط صافر على المنطقة. كما ندعو مجدداً إلى تسهيل إجراءات تنقل الخبراء الأميين للقيام بالمعاينات الفنية والإصلاحات اللازمة في أقرب الأجل، تجنباً لوقوع كارثة بيئية وإنسانية واقتصادية.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أشارك الآخرين في الإعراب عن التمنيات الطيبة بمناسبة شهر رمضان المبارك.

في الوقت الذي يحتفل اليمن والعالم الإسلامي بشهر رمضان المبارك، يشهد اليمن، كما سمعنا، للأسف ظلام موجة ثانية من مرض فيروس كورونا، مع تضاعف أعداد الحالات الرسمية منذ بداية العام. وعدم وجود إمكانية للاختبار يعني أن هذا ليس سوى غيض من فيض. وهناك، أيضاً، ظلام المجاعة والشح. وشعب اليمن لا يستطيع تحمل أزمة كوفيد-19 المتجددة. ونحيط علماً أيضاً بشهادة المبعوث الخاص بشأن التجربة الخاصة للمرأة اليمنية في هذا الوقت وطوال الحرب. ولذلك، فإننا ندعم كثيراً جهود وكالات الأمم المتحدة لمضاعفة جهودها للاستجابة لكوفيد-19، ونشجع السلطات اليمنية على الكشف عن البيانات وتنفيذ تدابير لكبح تفشي الوباء والسماح بوصول الموظفين الدوليين والإمدادات الدولية.

وتؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً عمل المبعوث الخاص غريفيث لتأمين وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واستئناف العملية السياسية، التي حدد لها رؤية واضحة جداً. إن زيادة مشاركة الولايات المتحدة وعمان في دعم عملية الأمم المتحدة أمر هام ونرحب به. ولكن على الرغم من الحوار المتزايد، واصل الحوثيون هجومهم على مأرب، مما أدى إلى تشريد الآلاف وتعريض المدنيين للخطر. والواقع أنه في الأسبوع نفسه الذي كررت فيه المملكة العربية السعودية علناً التزامها باتفاق سلام، شن الحوثيون هجوماً ضخماً بطائرة بدون طيار وقذائف صاروخية على أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية.

وباستثناء إيران الملحوظ، رحب المجتمع الدولي بالإعلان السعودي وأدان التصعيد العسكري الحوثي. ويجب أن نكون واضحين بشأن من يحبط جهود الأمم المتحدة، وأشجع جميع الأطراف على التعامل البناء وبدون شروط مسبقة مع مقترحات الأمم المتحدة.

وترحب المملكة المتحدة بالإفراج عن المزيد من سفن الوقود مؤخراً لتتطلق إلى الحديدة. مع ذلك، وكما سمعنا، فإن هذا يعادل حوالي 30 في المائة فقط من كميات الوقود التي كان الميناء يتوقع تلقيها منذ بداية العام. ونحث حكومة اليمن بقوة على الإفراج الفوري عن جميع سفن الوقود المتبقية وعلى أن تعمل جميع الأطراف بشكل بناء مع المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى حل مستدام. ولا يزال النقص الحاد في الوقود يهدد توزيع الغذاء على ملايين اليمنيين خلال الأشهر المقبلة، في وقت يواجه فيه 16 مليون شخص خطر المجاعة. لذلك، تدعو المملكة المتحدة الحوثيين إلى ضمان توزيع أي وقود يصل إلى الميناء بشفافية وعدم استخدامه لتمويل تصعيدهم للصراع.

وأخيراً، فإن ناقلة النفط صافر لا تزال تشكل خطراً جسيماً على اليمن والبحر الأحمر. إن حادث قناة السويس إنما يسلط الضوء على مدى هشاشة الطرق البحرية، ونرحب بالتحديث الأخير لوكيل الأمين العام لوكوك. وفي حين كانت هناك مناقشات بناءً بين الأمم المتحدة والحوثيين في الأسبوع الماضي، لم يوافق الحوثيون بعد على تسهيل مهمة بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة. والسفينة تحت سيطرة الحوثيين، والمسؤولية عن هذه المسألة تقع على عاتق الحوثيين. وما لم يتصرف الحوثيون بناءً على رغبتهم المعلنة في تجنب هذه الأزمة، سننوجه إلى مجلس الأمن لمناقشة الخطوات الأخرى التي يمكننا اتخاذها.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس - غرينفيلد

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على بيانيهما المستكملين الزاخرين بالمعلومات. وأود اليوم أن أتكلم عن ثلاثة جوانب للحالة في اليمن: جهودنا نحو وقف إطلاق النار، وعنف الحوثيين وانتهاكاتهم التي تحول دون تحقيق السلام، والأزمة الإنسانية الرهيبة في البلد.

أولاً، يمكن للدبلوماسية، بل وينبغي لها، أن تنتهي الحرب في اليمن. وسمعنا ذلك من مارتن غريفيث. يقود المبعوث الخاص للولايات المتحدة تيموثي لينديركينغ جهودنا الدبلوماسية، ويعمل عن كثب مع الأمم المتحدة للجمع بين الطرفين ووضع حد لهذا النزاع. والأهداف واضحة: تحقيق وقف شامل لإطلاق النار على مستوى البلد، وإعادة فتح مطار صنعاء الدولي، وتنفيذ الأحكام المالية لاتفاق ستوكهولم، والبدء فوراً بالمشاورات السياسية. وتشكل عودة المبعوث الخاص لينديركينغ في أواخر آذار/مارس من المملكة العربية السعودية وعمان، حيث عقد اجتماعات مثمرة مع كبار القادة العمانيين والسعوديين واليمنيين، بالتنسيق مع المبعوث الخاص غريفيث، جزءاً من ذلك. وكما أوضح في تلك الرحلة، فإن الخطوة الأولى هي أن تتوقف جميع الأطراف عن القتال، وأن تلتزم بوقف إطلاق النار.

لذلك نرحب بإعلان المملكة العربية السعودية في 22 آذار/مارس التزامها بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار والدخول في محادثات سياسية شاملة للمساعدة في إنهاء النزاع. ونرحب أيضاً بالتزام حكومة اليمن المستمر بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار. ونحث الحوثيين الآن على الاستجابة والمشاركة بشكل مثمر.

وهذا يقودني مباشرة إلى نقطتي الثانية: إن أعمال الحوثيين حتى الآن لا تدفعنا إلى الاعتقاد بأنهم ملتزمون بحل سلمي للنزاع. إذ لا يزال هجوم الحوثيين في مأرب يزهق أرواح اليمنيين، بمن فيهم النازحون داخلياً. وندين الحوثيين لهجماتهم ضد مواقع النازحين داخلياً في ضواحي مأرب، وكذلك الهجمات شبه اليومية بالطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية على المملكة العربية السعودية.

كما يواصل الحوثيون التقصير في أداء واجبهم فيما يتعلق بناقله النفط المهجورة "صافر" الراسية قبالة سواحل اليمن، مما يؤخر تقييم الأمم المتحدة والإصلاح الأولي للسفينة. ويجب أن ينتهي هذا. لقد واصل الحوثيون تغيير قواعد اللعبة لمدة عامين تقريباً. وندعوهم إلى السماح بإجراء التقييم دون مزيد من التأخير ونحث الدول الأخرى على الضغط على الحوثيين للسماح بإجراء التقييم على الفور.

والأسوأ من ذلك كله، أن الحوثيين يواصلون انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للناس باستمرار. وليني مرحابي، يهودي يمني، اعتقله الحوثيون بغير مبرر سوى معتقداته الدينية. وقبع في السجن لسنوات دون سبب. وبقيت والدته في اليمن - مجازفة بحياتها - لتكون بالقرب منه. ورفضت التخلي عن ابنها. لكن قبل بضعة أسابيع، قام الحوثيون بترحيل المزيد من أفراد الجالية اليهودية اليمنية بإجراءات موجزة، بمن فيهم والدة ليني. والألم الذي تعانیه عائلة مرحابي يجسد ألم الكثير من اليمنيين اليوم. لذلك نكرر دعوتنا للحوثيين للإفراج فوراً عن ليني ووقف انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. ونطلب من المجتمع الدولي أيضاً أن ينضم إلينا في تلك الدعوة.

كفى عنفاً. وكفى انتهاكات. لقد حان الوقت للحوثيين للرد على اقتراح وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وقد حان الوقت لاحترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين. انظروا فقط إلى ما يفعله النزاع المستمر بالبلد. إذ يواجه اليمن أسوأ حالة طوارئ إنسانية في العالم. فهناك أكثر من 16 مليون يمني - ما يزيد عن نصف سكان البلد - في حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية. لذلك ندعو جميع الأطراف إلى السماح بحرية تدفق السلع التجارية والإنسانية، بما في ذلك الوقود والغذاء والإمدادات الطبية. وإلى أن نتمكن من إنهاء هذه الحرب، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف من تمويل الاستجابات الإنسانية دون تأخير. وسمعنا ذلك من مارك لوكوك.

وفيما يتعلق بنقص الوقود على وجه التحديد، نتوجه بالشكر للمملكة العربية السعودية لتبرعها بأكثر من 422 مليون دولار في شكل دعم منحة ووقود لحكومة الجمهورية اليمنية، بهدف توفير الكهرباء للسكان. ونطلب من المملكة العربية السعودية كفالة تسليم هذا الوقود في أسرع وقت ممكن. إن الموافقة على أربع سفن ووقود مؤخراً في شمال اليمن خطوة إيجابية على المدى القصير، ونرحب بإعلان الحكومة اليمنية عزمها الموافقة على ثلاث سفن إضافية. بيد أن هذه التدابير ليست كافية. فنحن نتفهم الحاجة الملحة إلى وصول الوقود إلى ميناء الحديدة. وهذه أولوية دائمة في محادثاتنا مع الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية. ولكن من الأهمية بمكان أن تسمح جميع الأطراف - بما في ذلك الحوثيون، الذين يستخدمون الوقود لتمويل جهودهم الحربية - للسلع التجارية والإنسانية بالوصول إلى من يحتاجون إليها. وإلا فإن حالة الطوارئ الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ستصبح قائمة بشكل لا يمكن تصوره.

ولحسن الحظ، أعتقد أن لدينا فرصة حقيقية هنا. إذ يمكننا تنفيذ وقف إطلاق النار. وبوسعنا الضغط على الحوثيين لوقف العنف والانتهاكات. وبإستطاعتنا معالجة الأزمة الإنسانية. فهذه فرصة نادرة لإحراز التقدم. وعلينا جميعاً - جميعنا نعمل معاً - أن نحقق ذلك. وآمل أن تكون لدينا الشجاعة للقيام بذلك.

عيد مبارك لجميع زملائنا المسلمين ولجميع أفراد الشعب اليمني.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أتوجه بالشكر إلى السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وإلى السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطتهما الشاملتين.

لقد مرت سبع سنوات تقريباً منذ اندلاع الحرب في اليمن. ولا يزال البلد يواجه قتالاً وأزمة طويلة الأمد. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التصعيد العسكري والمعارك عبر الحدود في أجزاء من اليمن. ومن المحزن أيضاً أن نعلم أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ما زالوا مستهدفين.

وفي هذا السياق، نرحب بجهود المبعوث الخاص خلال رحلاته مؤخراً للقاء الأطراف المعنية لتعزيز عملية السلام التي تيسرها الأمم المتحدة، التي تشمل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإعادة فتح مطار صنعاء، وتيسير العمليات في ميناء الحديدة. ونتكرر دعوته إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في اليمن في هذه المرحلة الحرجة.

كما نرحب بجميع الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، بما في ذلك أنشطة الوساطة التي قامت بها سلطنة عمان مؤخراً، في تعزيز عملية سياسية شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة لإنهاء النزاع بشكل شامل ومستدام. ونشدد على أهمية اتساق هذه المساهمات مع الجهود المتواصلة للمبعوث الخاص غريفيث. ونحث الأطراف المعنية على الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية واستئناف العملية السياسية دون مزيد من التأخير. وندعو أطراف النزاع إلى وقف الهجمات على الهياكل الأساسية والأحياء المدنية وحماية الفئات السكانية الأضعف.

وقد واجهت الحالة الإنسانية المتردية في اليمن، بعد سبع سنوات من النزاع الذي طال أمده، تحديات أكثر ضخامة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الأزمة الاقتصادية، ونقص الوقود، وانعدام الأمن الغذائي، واحتمال حدوث مجاعة واسعة النطاق. ولا يحصل اليمنيون إلا على قدر محدود من الغذاء والدواء والخدمات الأساسية، حيث من المتوقع أن يعاني 16,2 مليون شخص من الجوع في عام 2021. وقد سُرد أربعة ملايين يمني. وحرّم أكثر من مليوني طفل من فرص الالتحاق بالمدارس. وتضاعفت أسعار الوقود أو بلغت ثلاثة أضعاف في بعض المناطق نتيجة للنقص الشديد.

وعلاوة على ذلك، تسببت الموجة الثانية من جائحة مرض فيروس كورونا التي عصفت بالبلد مؤخراً بارتفاع حاد في عدد الإصابات والوفيات. وقد أدت إعاقة وصول العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى تفاقم ضعف السكان وحالتهم الصعبة في جميع أنحاء البلد. ونحن قلقون جداً إزاء هذه الاتجاهات المطولة.

ولذلك، نكرر نداءاتنا إلى جميع الأطراف لتوفير وصول إنساني سريع وآمن ودون عوائق إلى اليمن وتيسير العمليات الإنسانية فيه. ومن الضروري أيضاً معالجة النقص في التمويل على نحو كاف وفوري حتى يتسنى إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في الوقت المناسب. فأفراد الشعب اليمني يموتون كل يوم. وكلما كان رد فعلنا أسرع، أمكننا إنقاذ المزيد من الأرواح.

وإنه لأمر مشجع أن نعلم أن جماعة أنصار الله والأمم المتحدة توصلتا إلى اتفاق تقني شفوي بشأن مسألة ناقلة النفط صافر. ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق مكتوب حتى يتمكن فريق الأمم المتحدة من أداء

مهامه من دون أي تأخير إضافي. فالوقت آخذ في النفاذ. ونحن بحاجة إلى منع وقوع كارثة بيئية لليمن والمنطقة.

أخيرا وليس آخرا، من الضروري أن تنفذ أطراف النزاع اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض تنفيذا كاملا. كما ندعو الأطراف إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في العملية السياسية.

ونشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به المبعوث الخاص غريفيث وفريق الأمم المتحدة، ونؤيد مقترحاتهم للسلام في اليمن.

بيان الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، عبد الله السعدي

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي في البدء أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم المجلس لهذا الشهر، وأن أعرب عن خالص أمنياتي لكم بالتوفيق في مهامكم، وأن أشكر سلفكم، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة على رئاستها الموفقة.

تبذل الحكومة اليمنية، بتوجيه وقيادة من فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، كل الجهود لإنهاء الحرب ورفع معاناة اليمنيين وتحقيق السلام العادل والشامل والمستدام من خلال عملية سياسة تقودها الأمم المتحدة، مبنية على مرجعيات الحل السياسي في اليمن، وهي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، وعلى رأسها القرار 2216 (2015). وتؤكد مجددا دعمها لجهود الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص، السيد مارتن غريفيث، لتحقيق السلام في اليمن ودعمها للمقترحات والمبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك ترحيبها بالمبادرة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في سياق جهود المجتمع الدولي لإنهاء الانقلاب وإيقاف الحرب، والتي حظيت بإجماع دولي واسع وتعد خطوة مهمة نحو إنهاء الأزمة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه الحكومة اليمنية تعاملها الإيجابي وانخراطها في هذه الجهود وتقديمها للكثير من التنازلات، فإنها لا تجد شريكا حقيقيا ينجح للسلام. حيث تواصل الميليشيات الحوثية تعنتها ورفضها العلني لكل المبادرات والمقترحات الهادفة إلى إنهاء حربها العنيفة وإحلال السلام وتستمر في عدوانها الهجمي على محافظة مأرب واستهداف المدنيين ومخيمات النازحين بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة من دون طيار والأسلحة الثقيلة الأخرى، التي كان آخرها قيام الميليشيات بقصف ثلاثة مخيمات للنازحين شمال مأرب بأكثر من 37 قذيفة مدفعية وصاروخية، متسببة في سقوط العشرات من الضحايا أغلبهم من النساء والأطفال. كما أدت هذه الهجمات مؤخرا إلى تهجير أكثر من 400 2 أسرة منذ 6 شباط/فبراير من هذا العام في تحد صارخ لكل الدعوات التي أطلقها مجلس الأمن لوقف هذا الهجوم الوحشي الذي يهدد عملية السلام ويقوض العملية السياسية برمتها ويعرض حياة ملايين المدنيين للخطر ويؤدي إلى موجات نزوح جديدة تقاوم من معاناة اليمنيين الإنسانية. وتدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى إدانة هذه الانتهاكات الوحشية، التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وممارسة أقصى درجات الضغط لوقف انتهاكاتها بحق الملايين من المدنيين والنازحين واستهدافها بالمجتمع الدولي وعدم احترامها لأي اتفاق أو التزام، وآخرها اتفاق ستوكهولم.

وتستشعر الحكومة اليمنية حجم المعاناة الكبيرة التي تواجه شعبنا اليمني في ظل الأوضاع الإنسانية الراهنة والتحديات الاقتصادية والتنموية بسبب استمرار الحرب الظالمة التي فرضتها الميليشيات الحوثية. وللتخفيف من تلك المعاناة الإنسانية، استمرت الحكومة خلال الفترة الماضية وعلى وجه التحديد خلال الربع الأول من العام الحالي، 2021، في تسهيل تدفق المشتقات النفطية إلى مناطق سيطرة الحوثيين وبالمعدل الطبيعي مقارنة بالعامين الماضيين وبكميات تلبى الاحتياج. وعلى الرغم من نهب الميليشيات الحوثية للإيرادات الرسمية لشحنات الوقود، التي تجاوزت 70 بليون ريال يمني وتوظيف هذه الأموال لتمويل مجهودها الحربي عوضا عن تخصيصها لدفع مرتبات الموظفين حسب الاتفاق مع المبعوث الخاص للأمم

العام، منحت الحكومة اليمنية تصاريح لدخول ما يقارب 40 سفينة منذ أيار/مايو 2020 عبر ميناء الحديدة، وقد قامت الميليشيات بتحصيل رسومها ومصادرتها ورفضت ممارسة مكتب المبعوث الخاص أي رقابة على إيراداتها، بالإضافة إلى تسهيل دخول الوقود من الموانئ المحررة وعبر وسائل النقل البري. وقد قامت الحكومة خلال اليومين الماضيين بمنح تصاريح دخول بصورة استثنائية لعدد من سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة للتخفيف من المعاناة الإنسانية بالرغم من الخرق المستمر لاتفاق ستوكهولم من قبل الميليشيات الحوثية. وتمثل نسبة الوقود الواردة إلى المناطق الخاضعة للحوثيين حوالي 60 في المائة من كمية الوقود الوارد إلى اليمن، وهي كمية تفي بالاحتياج المدني والإنساني.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة اليمنية التزامها بضمان وصول إمدادات الوقود إلى المناطق كافة وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية، فإنها تدعو المجتمع الدولي وجميع المنظمات الدولية إلى مطالبة الميليشيات الحوثية بالوقف الفوري للمتاجرة السياسية بالمعاناة الإنسانية عن طريق اختلاق الأزمات والمتاجرة بالمشتقات النفطية في السوق السوداء بغرض الاتجار غير المشروع الذي تقوم به هذه الميليشيات لتمويل حربها ضد اليمنيين. وكذلك ندعو إلى الضغط على هذه الميليشيات لقبول بتوريد عائدات هذه الشحنات، وفقا للاتفاق المبرم مع المبعوث الخاص لضمان سداد مرتبات موظفي القطاع العام، بما يخفف من المعاناة الإنسانية الحقيقية للمواطنين.

وندعو المجلس مجددا، واحتراما للضحايا وللقانون الدولي الإنساني، إلى عدم السماح بإفلات المسؤولين عن جريمة قصف مطار عدن الدولي من المساءلة. كما ندعو فريق الخبراء لإجراء تحقيق شفاف ومستقل لكشف تفاصيل جريمة إحراق الميليشيات الحوثية البشع للمهاجرين الأفارقة في صنعاء ومحاسبة المتورطين فيها.

إن الهجمات الإرهابية التي تقوم بها الميليشيات الحوثية على المدنيين والأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تستهدف مصادر الطاقة وعصب الاقتصاد العالمي وأمن واستقرار الإمدادات النفطية وحرية الملاحة البحرية والتجارة العالمية بطريقة ممنهجة وتمددة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وتؤكد هذه الاعتداءات رفض الميليشيات الحوثية لجميع الجهود السياسية لإنهاء الأزمة، لا سيما بعد إعلان مبادرة المملكة العربية السعودية. كما إنها تثبت استمرار الوصاية الإيرانية على القرار السياسي والعسكري لتلك الميليشيات، بما يحقق خططها التخريبية ونشر الفوضى وتقويض الأمن والاستقرار في المنطقة وأن قرار هذه الميليشيات ليس ملك إرادتها وإنما مرتين للنظام الإيراني. وعلى المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته ووضع حد للتصرفات غير المسؤولة من قبل تلك الميليشيات واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة والعالم.

ويستمر تدهور الاقتصاد اليمني في مضاعفة المعاناة الإنسانية، لا سيما نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 التي تضرب موجتها الثانية بشكل كبير مؤخرا الكثير من المحافظات اليمنية. إننا نطالب ميليشيا الحوثي بالإفصاح عن حالات مرض فيروس كورونا في مناطق سيطرتها وناشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية رفع مستوى الدعم لليمن لمواجهة هذه الجائحة. وبالرغم من هذه الظروف الصعبة، تواصل الحكومة اليمنية سعيها لتحريك عجلة التنمية والمحافظة على قيمة الريال اليمني وتحقيق التعافي الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب دعما سخيا من المجتمع الدولي في المجالين الاقتصادي والتنموي، بالإضافة إلى رفع مستوى المساهمات في خطة الاستجابة الإنسانية. ونتمن، هنا، عاليا منحة التسهيلات لشراء المشتقات النفطية

المقدمة من الأصدقاء في المملكة العربية السعودية، البالغة 422 مليون دولار لدعم تشغيل المحطات الكهربائية في اليمن.

إن استمرار وضع الناقل صافر في التدهور من دون إحراز أي تقدم ملموس سيؤدي إلى كارثة على المستوى البيئي والاقتصادي والإنساني. فمئات المجتمعات في ساحل البحر الأحمر في اليمن ودول الجوار تعتمد على أنشطة صيد الأسماك كسبيل للعيش وتوفير الغذاء، وسيخلف تسرب أكثر من مليون برميل من النفط آثارا بيئية خطيرة يحرم تلك المجتمعات من مصادر العيش وأسباب البقاء، بالإضافة إلى ما يشكله من مخاطر على ممرات التجارة العالمية. لقد حان الوقت لیتخذ المجلس إجراءات صارمة وراذعة تجاه تعنت ومماطلة تلك الميليشيات لتجنب كارثة لا يحمد عقباه، وألا يكتفي فقط بالدعوة إلى السماح لفريق الأمم المتحدة الفني بالوصول إلى الناقل، الأمر الذي لم تتجاوب معه تلك الميليشيات.